



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا- النجف الأشرف
قسم القانون الفرع العام

الاختصاص الجنائي لدائرة المدعي العام الإداري والمالي وقضايا المال العام

دراسة مقارنة

رسالة تقدّم بها الطالب

(خلدون عطية مزهر الغزي)

إلى قسم القانون عمادة معهد العلمين للدراسات العليا

كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

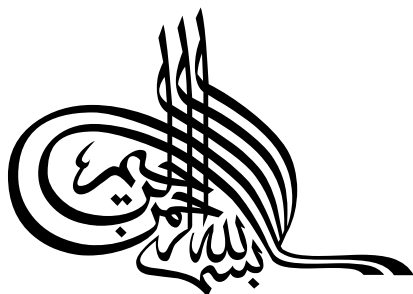
بإشراف

الاستاذ الدكتور

ناصر كريمش خضر الجوراني

2019 م

1441 هـ



﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ
مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ
فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾

صَلَّى
الْعَظِيمُ

سورة القصص

الآية 77

الإهداء

إلى من أذاب سنين عمره طريقاً لنجاحي

إلى من أوصاني الله به إحساناً

من احمل اسمه بكل فخر (والدي العزيز)

إلى من أحرقت شمعة حياتها لتضيء بها حياتنا (والدتي
العزيرة)

إلى رفيقة دربي وشريكة حياتي ومن كانت لي مشجعة بكل خطوة
... (زوجتي العزيرة)

إلى من اشدد بهم أوزري (إخوتي وأخواتي الأعزاء)

إلى من حبهم نور في حياتي (أطفالي الأحباء)

إلى من كانوا أمثلة علمية يحتذى بهم أساتذتي الأفاضل

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة أهدي إليهم جميعاً ثمر جهدي
المتواضع

مع محبتي واعتزازي

شكر وتقدير و عرفان

الحمد لله الذي بفضلله تتم النعمات، حمداً يستجلب المرغوب من رضائه ويستعطف المخزون من عطائه، وصلى الله على سيدنا أجل المرسلين محمد وعلى آله الطيبين وعلى أصحابه وأمته أجمعين وبعد

فانه لا يسعني وأنا انتهي من إعداد رسالتي هذه إلا وأن أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور ناصر كريمش خضر الجوراني لما بذله من جهد في إعداد هذه الرسالة وإخراجها بهذه الصورة من خلال ملاحظاته القيمة وآرائه السديدة.

واتقدم بالشكر الجزيل ألى جميع اساتذتي الفضلاء لما بذلوه من جهد في توجيهي وامدادي بما احتجت إليه من كتب من مكتباتهم العامة .

واتقدم بالشكر الجزيل في هذا اليوم ألى اساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء لتفضلهم علي بقبول مناقشة هذه الرسالة , فهم أهل لسد خللها وتقويم معوجها وتهذيب نتواتها والابانة عن مواطن القصور فيها , سائلا الله الكريم أن يثيبهم عني خيرا.

ولا يفوتني أن اشكر جميع العاملين في مكتبة عمادة معهد العلمين للدراسات العليا لما أبدوه من مساعدة وتعاون.

واشكر كل من ساعدني واعانني على انجاز هذه الرسالة , فلهم في النفس منزلة وأن لم يسعف المقام لذكرهم , فهم أهل للتفضل والخير والشكر .

الباحث

المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	المقدمة
5	الفصل الأول: التعريف بجهاز الادعاء العام واساليب التحري عن جرائم الفساد
6	المبحث الأول: التعريف بجهاز الادعاء العام ونشأته
6	المطلب الأول: التعريف بجهاز الادعاء العام
10	الفرع الاول: التعريف اللغوي
12	الفرع الثاني : تعريف الادعاء العام في الاصطلاح القانوني
13	المطلب الثاني: نشأة جهاز الادعاء العام
13	الفرع الاول: التأصيل التاريخي للادعاء العام
17	الفرع الثاني: نشأة جهاز الادعاء العام في العراق واستقلاليتة
21	المبحث الثاني : اساليب التحري عن جرائم الفساد
24	المطلب الاول: الاساليب التقليدية
25	الفرع الاول: جمع المعلومات
30	الفرع الثاني: الاخبار
36	الفرع الثالث: الرقابة على المراسلات
42	المطلب الثاني: الاساليب غير التقليدية
43	الفرع الاول: التسليم المراقب للعائدات الاجرامية
48	الفرع الثاني : الترصد الالكتروني
53	الفرع الثالث: التسرب (الاختراق)

60	الفصل الثاني: ماهية دائرة المدعي العام الاداري والمالي واختصاصها الموضوعي
61	المبحث الأول: ماهية دائرة المدعي العام الاداري والمالي وقضايا المال العام
61	المطلب الأول : التعريف بدائرة المدعي العام الاداري والمالي وقضايا المال العام
62	الفرع الأول : التعريف اللغوي والاصطلاحي لدائرة المدعي العام الاداري والمالي
66	الفرع الثاني : الاساس التشريعي لدائرة المدعي العام الاداري والمالي وقضايا المال العام
68	المطلب الثاني: علاقة مكاتب المدعي العام الاداري والمالي بالجهات الادارية والتدقيقية
68	الفرع الأول: العلاقة بين مكاتب المدعي العام والجهات الادارية
71	الفرع الثاني: العلاقة بين مكاتب المدعي العام وديوان الرقابة المالية
76	المبحث الثاني: الاختصاص الموضوعي لدائرة المدعي العام الاداري والمالي
76	المطلب الأول: قضايا الفساد الاداري والمالي
76	الفرع الاول : التعريف بقضايا الفساد الاداري والمالي
80	الفرع الثاني : موقف المشرع العراقي من قضايا الفساد
81	المطلب الثاني: قضايا المال العام
88	الفرع الأول: متابعة قضايا المال العام امام المحاكم المدنية
91	الفرع الثاني: دور الادعاء العام في الطعن لمصلحة القانون
94	الفصل الثالث: الاختصاص الاجرائي لدائرة المدعي العام الاداري والمالي
96	المبحث الأول: التحري عن جرائم الفساد الاداري والمالي
97	المطلب الأول: الاساس القانوني لتحريات مكاتب المدعي العام الاداري

	والمالي ونطاقها
99	الفرع الأول: الاساس القانوني لتحريات مكاتب المدعي العام الاداري والمالي
101	الفرع الثاني: حدود تحريات مكاتب المدعي العام الاداري والمالي
104	المطلب الثاني: علاقة مكاتب المدعي العام الاداري والمالي بجهات التحري الاخرى
104	الفرع الأول: علاقة مكاتب المدعي العام الاداري والمالي بمكتب مكافحة غسيل الاموال
108	الفرع الثاني: علاقة مكاتب المدعي العام لاداري والمالي بالمفتشين العموميين
118	المبحث الثاني: التحقيق في جرائم الفساد الاداري والمالي
120	المطلب الأول: الاساس القانوني لتحقيقات مكاتب المدعي العام الاداري والمالي ونطاقها
120	الفرع الأول: الاساس القانوني لتحقيقات مكاتب المدعي العام الاداري والمالي
121	الفرع الثاني: حدود تحقيقات مكاتب المدعي العام الاداري والمالي
123	المطلب الثاني: علاقة مكاتب المدعي العام الاداري والمالي بسلطات التحقيق الاخرى
124	الفرع الأول: علاقة المدعي العام الاداري والمالي بقاضي التحقيق
130	الفرع الثاني: علاقة مكاتب المدعي العام الاداري والمالي بهيئة النزاهة
138	الخاتمة
157-144	المصادر

المستخلص

استحدثت المشرع العراقي في قانون الادعاء العام الجديد رقم 49 لسنة 2017 دائرة المدعي العام الاداري والمالي وقضايا المال العام والتي نصت عليها المادة الخامسة من القانون المذكور في الفقرة ثالث عشر- اذ استحدثت دائرة في رئاسة الادعاء العام تسمى دائرة المدعي العام الاداري والمالي وقضايا المال العام يديرها مدعي عام لا تقل خدمته عن (15) سنة تتولى الاشراف على مكاتب الادعاء العام المالي والاداري في دوائر الدولة . كما نص القانون المذكور في الفقرة رابع عشر من المادة ذاتها على تأسيس مكتب للادعاء العام المالي والاداري في الوزارات والهيئات المستقلة يمارس اختصاصه طبقاً لأحكام الفقرة حادي عشر من هذه المادة . وبناء عليه تأتي هذه الدراسة كمحاولة لبيان الوضع القانوني لهذه الدائرة والمكاتب المرتبطة بها في الوزارات العراقية والوظائف التي ستتولاها واطر العلاقة بينها وبين الجهات الرقابية والادارية والاليات القانونية التي ستتبعها في مكافحة جرائم الفساد الاداري في العراق .

وقد سلطت هذه الدراسة الضوء على هذا التشكيل الحديث الذي لم يألفه المشرع العراقي من قبل وهو دائرة المدعي العام الاداري والمالي والمكاتب التابعة ، وهو ما يشجع على دراستها لغرض الاستفادة من موقف النظم الاجرائية التي اعتمدت تشكيلات مماثلة لها في تشريعاتها ، ولا سيما التشريع الفرنسي لأجل اعتماد الممكن منها في التشريع العراقي.

وقد بينت اهم الإجراءات التي يتخذها المدعي العام الاداري والمالي في مواجهة جرائم الفساد التي زاد ارتكابها في الآونة الاخيرة بالرغم من كثرة الجهات الرقابية المختصة بالتحري عنها في العراق. كما تعرضت للإجراءات التقليدية وغير التقليدية التي من الممكن ان يتخذها المدعي العام الاداري والمالي في مواجهة جرائم الفساد ، اذ ان بعض الاجراءات المذكورة نصت عليها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ، وبعضها الاخر مستفاد من موقف التشريعات الاجرائية الجزائية المقارنة الحديثة والتي بالإمكان اعتمادها في التشريع العراقي بعد اجراء بعض التعديلات التشريعية سواء في قانون الادعاء العام الجديد ام في قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971 المعدل . وفضلا عن ذلك بينت الدراسة السبل الكفيلة للتخلص من ظاهرة الازدواج الرقابي التي يعاني منها العمل الاداري في العراق بوجه عام .

كما ركزت الدراسة على بعض المشاكل الاكثر تعقيدا وفي مقدمتها ان المشرع العراقي قد اصدر قانون الادعاء العام رقم 49 لسنة 2017 الذي استحدث بموجبه دائرة المدعي العام الاداري والمالي في رئاسة جهاز الادعاء العام والمكاتب التابعة لها في الوزارات العراقية والدوائر غير المرتبطة بوزارة ، ولكنه لحد هذه اللحظة لم يتخذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القانون ووضعه موضع التطبيق عن طريق انشاء المكاتب المذكورة واصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ هذا القانون .

وبناء على ما تقدم فقد تم تناول موضوع هذا الدراسة في ثلاثة فصول ، خصص الفصل الاول لموضوع التعريف بجهاز الادعاء العام واساليب التحري عن جرائم الفساد ، والفصل



الثاني كان لبيان ماهية دائرة المدعي العام الاداري والمالي وقضايا المال العام واختصاصها الموضوعي ، اما الفصل الثالث فكان للاختصاص الاجرائي لدائرة المدعي العام الاداري والمالي وقضايا المال العام ، وانتهى البحث بخاتمة تتضمن ما سيتوصل اليه البحث من نتائج ومقترحات .